

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 10 (2010) : 198 – 213
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

ملامح التحول الاجتماعي في جزائر التعددية

منصوري مختار
قسم علم الاجتماع
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان

مقدمة

إن التحول يتم دوما بالتخلص من بعض القيود أو السلوك أو القيم والمبادئ أو غير ذلك من الأشياء التي يرى فيها المجتمع مكبلا حقيقيا لنموه الطبيعي، أو عائقا أمام تطوره أو تخلصه من مشكلة ما، فالحياة كما أشار إلى ذلك "برغسون" هي صيرورة لا تتضمن في ذاتها أية إعادة أو تكرار، ونتيجة لهذا فإن التنبؤ يصبح أمرا ممتنعا1، لأن وجود تحول بنفس المقاييس والاعتبارات أمر مستبعد خصوصا مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية التي ينعدم في وقوعها مبدأ الآلية، لأن المظاهر الروحية والذكاء الاجتماعي وتفاعل المؤثرات المختلفة يجعل من التحول الاجتماعي رهين قوة تأثير أسباب التحول وقابلية المجتمع ككل في ذلك.

والتحول الاجتماعي هو مجموع التغيرات المتتالية التي تطرأ على مظاهر الحياة الاجتماعية والسلوك الاجتماعي لمجتمع ما، في فترة مدة، وتؤثر هذه التغيرات بشكل مباشر في التنظيم والبناء الاجتماعي، وتكون عملية التحول مرتبطة بالمجال الاجتماعي أساسا رغم امتداد تأثيرها في الجوانب الثقافية والاقتصادية وغيرها من الجوانب، ويكون التحول في بنية أو تنظيم المجتمع أو وظائف البنى والنظم الاجتماعية، وتساهم في عملية التحول الاجتماعي تغيرات كثيرة على مستوى القوانين والنظم السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

والجزائر كغيرها من البلدان في العالم شهدت تغيرات وتحولات على مر التاريخ، وعرف المجتمع الجزائري تحولات ملحوظة في جوانب متعددة، ولعل أهم هذه التحولات في السنين الماضية تتعلق بتلك الناجمة عن إقرار التعددية السياسية والمسار الديمقرا ي في البلاد، حيث كان لهذه الأحداث أثر مباشر على الحياة الاجتماعية.

ومن ذلك يمكن أن تطرح الإشكالية الآتية: كيف ساهم إقرار التعددية السياسية في الجزائر في تحول المجتمع الجزائري؟.

قد يكون ما عاشه المجتمع الجزائري من تغير وتحول في مجال العمل والدخل ووظائف الأسرة وبنيتها والمستوى المعيشي وغيرها من الجوانب، ناجم عن تأثير سياسات التنمية والإنعاش والإصلاح التي تلت تطبيق التعددية السياسية والممارسة الديمقرا ية، من خلال بنود دستور 1989،[2] كما يمكن أن تلعب المؤثرات المختلفة الناتجة عن النمو الطبيعي للمجتمع دورها في عمليات التغير والتحول، وعلى ذلك يمكن ـرح تساؤلات متنوعة تصب كلها في باب واحد، ويتعلق بتبرير عمليات التحول الاجتماعي والبحث عن الأسباب الحقيقية لها.

مفهوم التحول:

وقبل التطرق إلى ملامح التحول من المهم الا ـلاع على مفهومه والمتغيرات التي تحكمه، وفي هذا المجال قال الفيلسوف اليوناني هيروقليدس أن"التغير قانون الوجود والاستقرار موت وعدم" وعبر عن التغير في قوله الشهير " إنك لا تنزل البحر مرتين فإن مياها جديدة تجري من حولك أبدا"، والتغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية ـددة[3]، وأي تغير يحدث إلا ويؤدي إلى تغيرات فرعية بمستويات مختلفة في جوانب الحياة الأخرى.

وتغيير الأوضاع هو من فعل الإنسان، ولا يوجد ما هو أبلغ من قوله تعالى {ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميع عليم}[4]، ومن ذلك فالتغير والتحول يحتمل اتجاهين: الأول إيجابي بتحسن الحال، والثاني سلبي ويتعلق بالتحول من الصلاح إلى الفساد، وتتسبب فيه عوامل متعددة تدفع إلى تحقيقه، منها: بيعية، إيديولوجية، اقتصادية، ثقافية، الثورات والحروب، العوامل الديموغرافية، العوامل التكنولوجية، عنف النظم السياسية، الاستبداد، الطبقية، انعدام التنمية، الأزمات، الاتصال بالعالم الخارجي، تعارض واصطدام الواقع مع تطلعات الجماهير[5].

وفي هذا الجانب أشار 'روبرت بارك' إلى أن التغير الاجتماعي يتعرض له كل شيئ، وأي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول يمكن قياسه، ويقوم التحول بتحطيم العادات التي يقوم عليها التنظيم، فكل فكرة جديدة أو اختراع واكتشاف تعتبر شيئا مزعجا ومقلقا،

وأي شيء يجعل الحياة أكثر جاذبية وتشويقا يعتبر خطرا على النظام القائم، فالتفكك الاجتماعي يعني أن ما تم بناءه من مراكز وأدوار لا تعمل كما ينبغي لتحقيق أهدافه، فالتفكك يحطم البناء التنظيمي، ويضعف تأثير المعايير الاجتماعية على الأفراد والجماعات المعنية، ويمكن حسب 'مرتون' أن تعطينا عمليات التغير والتحول الاجتماعي دافعا للتفكك الاجتماعي، وذلك بخلق للقيم والمكانات المتصارعة والتنشئة الاجتماعية الخا ئة والاتصال الزائف الذي ينجم عنه تنافس بين العادات ا لمية وقانون الدولة وبين الدين والدولة، وظروف التغير والتحول الاجتماعي المعاصر تتطلب إعادة التنشئة بسرعة حتى لا يتعرض الأفراد والجماعات للتفكك والانهيار، بينما ينتج التفكك حسب 'وليام أجبرن' من عدم تساوي نتائج التغير، ويمكن تسمية ذلك بالتخلف الثقافي الذي يعني أن الأجزاء المختلفة للثقافة لا تتغير بنفس الدرجة، فبعض الأشياء لا تتغير بنفس الدرجة والسرعة، وهو ما يفسر بطئ عمليات التحول في بعض المظاهر والممارسات والنظم الثقافية والاجتماعية، كما أن الصدام الثقافي ينتج من تعارض ـرق الحياة التي تعتمد على ما تنتجه الثقافة أو ما تقتبسه الشعوب من تكنولوجيا وأنظمة لتساهم في عمليات التغير، مع ـاولات التكيف أو الاختراع التي تتبنى فكرا مغايرا[6].

في حين خلص 'كلود ليفي ستروس' إلى أن الرؤى التطورية والوظيفية التي أشار إليها ماركس لا زالت تثير جانبا من الجدل، حيث يفيد ماركس بأن البنيات الفوقية والتحتية في المجتمع تشتمل على مستويات عديدة، وأن هناك أنماط شتى من التحولات التي تحدث عند الانتقال من مستوى إلى آخر، ومن ذلك يمكن التمييز بين أنواع من المجتمعات حسب قوانين التحول، كما يمكن الانتقال بطريق التحول من البنية الاقتصادية إلى البنية القانونية أو إلى بنية الفن أو الدين[7]، على أن لا يكون هذا التحول ميكانيكي، وعلى ذلك فإن التحول من المنظور الأنثروبولوجي هو بمثابة الحتمية التي تخضع لقوانين المجتمع، حيث تلعب مكوناته وخصائصه وأوضاعه الدور الفاعل في تحقيقه وضبط مساره واتجاهه، فالتحول من المجتمع الديني إلى المجتمع القانوني لا يتم مباشرة بل يتخذ أوجها متعددة حتى يستقر على الوجه النهائي، كما أن مكونات المجتمع تشترك في تحقيق التحول الذي يعد مطلبا أساسيا في تلبية الحاجات المختلفة، ونجد أن الأسرة مثلا تعتبر مصدرا مهما لتلبية حاجات الأفراد، ومن ذلك الحاجات النفسية والاجتماعية، كما تبرز العلاقة واضحة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى لتلبية هذه الحاجات وإشباعها[8].

ويقترن التحول بمفاهيم عديدة، منها التبدل والتطور والتحديث، وهناك كثير من الباحثين في الحقول الاجتماعية يستعملون التحول الاجتماعي للتعبير عن التغير الاجتماعي، مثل "عدلي عبد الله قحطان" في كتابه "في التغير الاجتماعي"، حيث يطرق موضوع التغير على أنه تحول، وذلك في موضوع تحول المجتمعات من الشكل البسيط إلى الشكل المعقد، كما أنه يعرض فكرة التطور الاجتماعي وفق افتراضين، الأول: يفسر التطور الاجتماعي على أنه مستمر مثله مثل التطور البيولوجي[9]، في حين أن التطور البيولوجي يقوم على تغيرات متعددة في الملامح والشكل والوزن والأجهزة، تؤدي مجتمعة إلى تحول في قدرة الكائن الحي ووظائفه، فمرحلة الولادة تحمل صفات وخصائص محددة، تتغير ليتحول الكائن الحي إلى مهام ووظائف مغايرة للتي كان يقوم بها تبعا لنوع التغير ومستواه ودرجته، والثاني: أن ميكانيزمات التطور الاجتماعي هي نفسها ميكانيزمات التطور البيولوجي، وتتحول المجتمعات من الطابع التقليدي إلى المعقد، كما يشير إلى ذلك "دور كايم" في تقسيم العمل الاجتماعي، ومن خصائص تحول المجتمع من البدائية إلى التعقيد هو انتقال المجتمعات من الطابع البدائي الذي يندر فيه تقسيم العمل إلى الطابع المعقد القائم على تخصيص وتقاسم الأعمال.

وفي مجال آخر وفي نهاية القرن الثامن عشر ميز 'ك. بيشر' 'K. Bucher' في دراساته لتاريخ الاقتصاد السياسي وتحوله مجالات متنوعة من البنى الاقتصادية المميزة للمجتمعات أثناء تحولها من وضع إلى آخر، ومنها الاقتصاد المنزلي المغلق، الاقتصاد المدني المتعلق بالمدينة، ثم الاقتصاد الو ني الذي يمثل قاعدة للاقتصاد العالمي، وفي كل مرحلة من مراحل تحول النمو الاقتصادي وتطوره هناك تقسيم خاص للعمل يميز كل نوع عن الآخر. كما أن التحول في مجال الحقوق والقوانين انتقل من تحديد الشروط الفردية إلى علاقة التعاقد، ومن المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية، ومن الثأر الفردي إلى الثأر الجماعي، ومن قانون الفرد إلى اجتماعية القانون، والتحول في التنظيم السياسي من سلطة العائلة إلى سلطة الدولة، ومن الحكم الانتقالي والمؤقت إلى جهاز الحكم المستقر والدائم، من الدين إلى العادات، كما أسهب 'دوركايم Durkheim' 1893 في الحديث عن تأثير عمليات النمو والتحول في مجال تقسيم العمل على المجتمع10، في حين ركز 'ف. باريتو V. Pareto' على إعادة إنتاج النماذج الاجتماعية في عملية التحول بوجه مغاير وذلك في تحول الحكم وأنظمته، إذ يمكن للصفوة والجماعات الضاغطة والحركات الاجتماعية أن تؤدي دورها في توجيه الحكم، لكن الصفوة أو النخبة المتكونة من مجموعة أشخاص هي التي تسير وتقرر

نموذجه سواء تعلق الأمر بالحكم الديمقرا ي أو الحكم الأرستقرا ي، والتحول في نظام الحكم إنما يقوم أساسا في الأنظمة المتباينة على حركة الصفوة وتغير شكل و ريقة وهيكل ممارستها للحكم[11]، بينما تقر نظرية المجتمع الجموعي لـ سيامن ملفين بثلاثة عناصر هامة في عملية التحول، انطلاقا من الاعتقاد بأن المجتمع القديم كانت له تأثيرات قوية وهدامة، وتتحدد كما يلي: 1– ربط الوصف التاريخي الموجه للبناء الاجتماعي المعاصر في تفسير التحول والتغير، 2– التأكيد على التأثيرات النفسية لهذا البناء، 3– التنبؤ بالسلوك الفردي الناتج عن ذلك، وهي عبارة عن افتراضات يمكن اختبارها من خلال متغيرات متشابكة تقوم على ربط العناصر السابقة بعضها ببعض، ورغم نقائص وعيوب هذه النظرية إلا أنها ذات فائدة في فهم التحول والتغير، فمن الناحية التاريخية هناك اتجاهات للتغير هي: – انهيار القرابة كمعيار هام للمكان واتخاذ القرار والزيادة المستمرة في عدم ذكر اسم العائلة أو لقبها في العلاقات الشخصية، – انهيار الأشكال الاجتماعية التقليدية وظهور الأشكال الدنيوية والعقلانية.

عوامله:

أشارت بعض الدراسات في المجتمعات العربية أن عمليات التحول في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها من المجالات كان لها أثرها على الجانب الاجتماعي، حيث أدت عمليات التحديث والتطور إلى انحسار النمط الممتد للأسرة العربية في المجتمعات الرعوية والزراعية، بفعل البيئة الصناعية والحياة الحضرية، حيث تظهر الأسرة النووية كنمط سائد في المجتمع الصناعي الذي يجعل من الأسرة الممتدة أمرا صعبا بل مستحيلا في ضل الأوضاع الجديدة، كما تشير إلى ذلك دراسة قامت بها كنزة العلوي المراني حول الأسرة المغربية، حيث ذكرت في مقالها أن الأسرة المغربية متحولة ومتغيرة تظم أنواعا من الأسر الممتدة، والنووية، وأخرى تمثل بقايا الأسرة الممتدة والنووية، والنووية الديمقرا ية، وأشكالا أخرى يصعب تسميتها[12].

وتتعدد أسباب التحول الاجتماعي لأن التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية وغيرها تؤدي إلى نتائج مباشرة على البنية والتنظيم الاجتماعي، ولعل أكثرها تأثيرا في عملية التحول ترتبط بالحروب والاضطرابات الأمنية، والتي تفرز واقعا اجتماعيا جديدا تختل فيه العلاقات وتضطرب المكانات والأدوار ويضعف التنظيم ويتغير البناء الاجتماعي، كما تؤدي الهجرة إلى اختلال التركيب السكاني وتختل بموجبه عمليات التنمية والنشاط والاستقرار

الاجتماعي، وذلك ما شهدته الجزائر خلال موجة العنف المسلح الذي نجم عنه هجرة سكان الأرياف والقرى إلى المدن التي اكتظت بالسكان، ما جعل برامج التنمية تتغير بناءا على الواقع الجديد.

وقد يرتبط التحول بأحد الميادين الاجتماعية، مثل التحول في برامج التعليم أو مشاريع التشغيل أو الخدمات الاجتماعية حسب ما تمليه الظروف والإمكانيات، وقد عاشت الجزائر تحولات وانعطافات مهمة في عمليات التشغيل والتعليم بعد الاستقلال[13] لتدارك مخلفات السياسة الاجتماعية للاستعمار، كما تأثرت خلال التخلي عن النهج الاشتراكي بفعل عمليات الإصلاح.

كما تتأثر البنية الاجتماعية بسياسات التنمية، وتتحدد على ضوء ذلك مهامها في تكييف أو تحصين النشئ من مخا ر الانزلاق وراء النظم المختلفة والتخلي عن الثوابت والممارسات الاجتماعية، ومن ذلك الأسرة التي تتعدد وتتحول أدوارها وفق المصالح الاجتماعية والثقافية، فهي النموذج الأمثل لما سماه "كولي Cooly" الجماعة الأولية، وثمة علاقة بين المناخ الأسري والأنماط السلوكية الصادرة عن الفرد، فالأسر التي توفر المناخ الهادئ والمستقر لأبنائها تكون أنماط السلوك الصادرة عنهم مقبولة اجتماعيا، بخلاف الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها التفكك والاضطراب حيث يصدر عنهم سلوك مخالف للأخلاق العامة[14]، ولا تختلف النظم العائلية عن غيرها من النظم الاجتماعية، حيث تخضع لمبدأ التغير والتحول والتبدل وفق متطلبات الحياة العامة، الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية...، كما تتأثر بالعوامل التاريخية والحضارية والنفسية التي تتداخل مجتمعة في تشكيل سلوك الفرد اجتماعيا.

ولعل انعكاسات العوامل المختلفة على الحياة الاجتماعية أفرز مظاهر ونتائج على الصعيد الاجتماعي، وكانت الأسرة أهم وحدة تتأثر بالتحولات المختلفة، ونجد مثلا في هذا الباب أن التحول الاجتماعي في المجتمعات الصناعية أدى إلى نمو النزعة الفردية المتحررة من الروابط الأسرية، وانكمش دورها حيث يميل الأفراد إلى الانفصال عنها في سن مبكرة، وذلك تحت تأثير العوامل الاقتصادية المساعدة على ذلك، كما صاحب التحول تفكك في العلاقات الأسرية، أما في العالم العربي والجزائر فإن الأسرة والعائلة تمثل أهم مصادر الضبط الاجتماعي والتنشئة وتوفير الحاجات المختلفة، والانفصال عنها لم يكن في الغالب إلا بفعل

الزواج وتكوين أسرة جديدة تضم بدورها مجموعة أفراد، ويستمر الأبناء في الارتباط بالأسرة لما تمنحه لتلك العلاقة مع الأولياء من قدسية، كما تسود في العالم العربي بين أسره المترابطة قرابيا علاقات متعددة تفسر التضامن بينها وقوة التماسك الاجتماعي، حيث يمكن أن تساهم تلك العلاقات حتى في عمليات التوظيف بأماكن العمل المختلفة، حيث يلعب الرابط القرابي دورا أساسيا في العملية[15].

مظاهر التحول الاجتماعي في جزائر التعددية:

تراكمت العوامل المختلفة بعد اعتماد التعددية السياسية بموجب التعديل الدستوري سنة 1989 وظهور العنف المسلح في الجزائر، وأدت على سبيل المثال إلى تحول البنية الاجتماعية لصالح الأسرة النووية مع انحسار في الأسر الممتدة، وذلك بفعل العوامل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، التي أدت إلى إحالة كثير من العمال على البطالة، وفقدان بعض الأسر ممتلكاتها ومساكنها بفعل الهجرة من المنا ق الريفية والقروية غير الآمنة إلى المنا ق الأكثر أمنا، بالإضافة إلى الميل إلى تكوين الأسر المعاصرة التي تجنح إلى الاستقلال المبكر عن الأقارب في السكن والمصادر المالية وفي تسيير شؤونها، وذلك ما دفعت إليه الأوضاع الجديدة في المدن المكتظة بالسكان، والتي من الصعب أن تساعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الحفاظ على نموذج الأسرة الممتدة، في ظل غياب السكن وندرته وارتفاع تكاليف كراءه أو شراءه أو إنجازه، بالإضافة إلى انحسار نمط الزواج التقليدي[16] (زواج الأقارب) وفرض الزوجة أو الزوج، وغياب عامل الاختيار، وأيضا ارتفاع سن الزواج عند الرجال والنساء بفعل تفشي البطالة وغلق وتخريب وإفلاس المؤسسات الاقتصادية، وكذلك بفعل الظروف الاجتماعية، مثل: التعليم والتكوين، وارتفاع المهر وقلة فرص الاستقلال بالسكن، وذلك لأن التفكير الاجتماعي اتجه إلى تفادي الأزمات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها أن تعصف بالأسرة الجديدة، والتي يحاول أعضاءها قبل الزواج ترتيب الأمور والاحتياط لذلك بدعم من الأقارب، كما أن المشاكل المختلفة يمكنها أن تفضي إلى الطلاق الذي ارتفعت معدلاته، والذي ارتفع معه سقف مطالب وحقوق وحرية المرأة باعتبارها رفا أكثر تضررا من أي تحول اجتماعي.

كما تعتبر العوامل الاجتماعية الأخرى مهمة في التحولات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، ومن ذلك ارتفاع نسبة الأمية حيث بلغت سنة 1990 42.40%، وبلغت نسبة

الذكور 31.1%، ونسبة الإناث 53.1% من مجموع الأميين فوق 15 سنة[17]، وذلك ما يرجع إلى تعطيل واستقرار عمليات التنمية الاجتماعية، بفعل الانشغال بالممارسة السياسية، التي تؤدي إلى المشاركة الجماعية في وضع التصورات لبرامج التنمية المستقبلية[18].

وفي مجال اجتماعي آخر فإن الإديولوجية الشعبوية التي سادت المجتمع الجزائري إلى وقت غير بعيد مثلت الإ ار ا دد لنشاط الجماعة، والتي تلغي وجود الفرد أمام المجموعة[19]، كما أن الأعراف والعادات والتقاليد والأعيان وشيوخ القبائل كثيرا ما شكلوا السلطة الفعلية في فك النزاعات والمشاكل بين الموا نين، خصوصا في المنا ق الريفية، بينما تحتفظ المدينة بنموذجها المتميز في إدارة المشاكل والنزاعات وذلك من خلال الأداة القضائية التي يحتكم إليها سكانها، وقد أدت العوامل المترتبة عن تغيرات المسار السياسي في البلاد بظهور الأحزاب والجمعيات السياسية والمدنية، وأيضا توزيع السكان بين الريف والمدن، والذي اختل لصالح المدن، وكذلك انتشار مظاهر التصنيع والتطور واستعمال التقنية، بالإضافة إلى تنامي دور التعليم والتوعية والتكوين والتعبئة والإعلام، إلى التحول من تبني تلك الأعراف والتقاليد والخضوع لتلك السلطات إلى الاستقلال عنها، واللجوء إلى العدالة وتوثيق المعاملات والعلاقات كمظهر للحفاظ على الحقوق، ونموذج لتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، وترسيم النشا ات المختلفة، بعدما كانت بنسبة كبيرة تتبع القطاع غير الرسمي، والذي يفتقد التوثيق والتأمين والضمانات التي تكفل مصالح وحقوق الموا ن، كما أن الأوضاع الأمنية ساهمت بنسبة كبيرة في هذا التحول، وأفرزت مشاكل كثيرة تطلبت اجتهاد السلطات التشريعية لمسايرة التحولات التي رأت على الواقع الاجتماعي بسن القوانين، كما أن القضايا المطروحة على العدالة تضاعفت بفعل الجرائم وتفاقم الأوضاع المعيشية وغياب الرقابة وانتهاز فرصة غياب الدولة وسلطتها لانتهاك حقوق الغير.

وكثيرا ما اصطدمت بوادر التحول بعوائق تتعلق بمقاومة التغير الذي كان يمثل الوجه الجديد للعلاقات والنظم الاجتماعية مثل " الزواج –توزيع الأدوار – شغل المكانات..."، والتي لم تتحول كليا عن مظاهر ممارستها التقليدية، لأن ذلك يعني التخلي الكلي والمباشر عن التقاليد الموروثة واستسلام كلي لعامل التحول.

وفي هذا الجانب يبرر "إ.هاجن E. Hagen" في نظريته عن التغير الاجتماعي ذلك بوجود ملامح ومميزات للمجتمع التقليدي الذي تمتد مبادئه حتى بعد الانتقال إلى المجتمع

المصنع أو المتطور، وحددها في خمسة ملامح:– رق السلوك التي تستمر مع تغير فيف، وتنتقل من جيل إلى جيل،– السلوك ا كوم بالعرف وليس بالقانون،– النسق الاجتماعي الذي يؤثر بالتدرج الثابت في العلاقات الاجتماعية الأساسية،– عادة ما يكون وضع الفرد في المجتمع موروثا أكثر منه مكتسبا،– انخفاض الإنتاجية الاقتصادية[20].

لذلك وحسب نظره يميل هذا المجتمع إلى مقاومة التغير والتمسك بالنماذج الموروثة، وعلى ذلك فإننا أصبحنا نعيش في مجتمع اليوم في الجزائر الذي شهد هجرة ريفية تمت في ظرف سريع ودون تخطيط واحتياط من انعكاساتها، ما أدى إلى انتقال مشاكل الريف إلى المدينة، وانتقال الثقافة الريفية إلى المدن، والذي يمنح التحول والتغير ابعه الجماعي، وأصبحت وتيرة التخلص من السلوك والممارسات والتنظيم المعيق للتحول والتكيف مع التطور الصناعي والتكنولوجي متسارعة، ولم يصبح للجماعة في المجتمع الجزائري نفس الدور الذي اضطلعت به في الماضي، كما أشار إلى ذلك "جي روشيه **Guy Rocher**" وفسره – التغير الاجتماعي– على أنه ظاهرة جماعية[21]، في حين حدد "كنجسلي ديفز **Kingsley Davis**" مستوياته التي جعلها تقترن بالتحول في التنظيم والتركيب والبناء والوظائف الاجتماعية.

إن أي تحول مهما كانت بيعته ومجاله، يجب أن يتحدد من خلال آليات قانونية واجتماعية، فمثلا قد أدت النظم الاجتماعية الجديدة التي أملتها الظروف المختلفة إلى إنتاج وضع جديد في الأسر الجزائرية على مستوى البناء والوظيفة، فكان لزاما على مهام الأسرة أن تتكيف والمعطيات الجديدة التي أملتها المرحلة، فبعد أن كانت الأسر فيما سبق لا تستقل عن العائلة الكبيرة، خاصة في القرى والأرياف وحتى المدن، بفعل ارتباط الدخل والعمل بالممتلكات المختلفة في مجال الزراعة وتربية المواشي والتجارة والصناعات الحرفية، تحولت إلى أسر مستقلة بفعل العوامل المتعددة المتعلقة بالعمل والهجرة من البوادي والقرى إلى المدن، وتخلي العائلات عن نشا اتها السابقة وممتلكاتها، كما يضاف إلى ذلك تسريح العمال وغلق المصانع والعمل ببرنامج الخوصصة وضعف الاستثمار وهجرة الإ ارات، وتفشي البطالة، حيث أدى إلى اعتماد الأسر على وسائلها وإمكانياتها الخاصة في توفير العمل والمأوى ولوازم الحياة المستقرة، وتخليها عن بعض واجباتها نحو العائلة الكبيرة تحت تأثير تلك الأوضاع.

هذا الوضع تترجمه الظواهر الاجتماعية العديدة، التي كانت تظهر بشكل واضح في

الأزمات الاقتصادية على المستوى الو ني، وانعكاسها على تراجع الاستهلاك الفردي، وتقلص فرص الشغل وتفكك النسق الاجتماعي والاقتصادي في المؤسسات الصناعية وإصابتها بالعجز، هذه الظواهر كان لها الأثر المباشر على الأسرة – باعتبارها أصغر وحدة اجتماعية –.

عوائقه ونتائجه:

إن أي وصف أو تحليل للواقع الجزائري قد يؤدي إلى اعتبار الفئات الاجتماعية في الجزائر هي العنصر الأساسي في هذا التحول، لكنها لم تكن جميعها فاعلة أو قائدة لهذا التغيير الذي يمس المجتمع بكامله، وأن هناك من العوامل والمؤثرات التي جعلت من بنيات اجتماعية تقود التحول وأخرى تنساق وراءه، فالجزائر بموقعها الجغرافي وفي نهاية القرن العشرين، ومن خلال ما تملكه من مقومات تاريخية واجتماعية واقتصادية لن تكون معزولة عن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر، فثمة تحديات كثيرة واجهت الجزائر بين 1990 و2000، من بينها اجتياز الأزمة الاقتصادية وتحديات العولمة أو النظام العالمي الجديد، واختلال التوازن بين القوى الكبرى في العالم لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فالتحول نحو وضع تتكيف فيه السياسة العامة للبلاد نحو الوضع الجديد أمر مطلوب وضروري للحفاظ على مستقبل البلاد من مخا ر عديدة، لكن ذلك بعا لم يتم بعيدا وبمعزل عن الانعكاسات الاجتماعية على الساحة الداخلية، والانتقال المباشر من سياسة لأخرى قد تكون له نتائج جانبية، بفعل بطئ عمليات التحول والقضاء على سلبيات المراحل السابقة، وكان من أهداف هذه التحولات هو تحقيق تحول اجتماعي داخلي يستطيع مواكبة التغيرات المختلفة، ويمكن من خلاله الارتقاء بالحياة الاجتماعية إلى مستوى أحسن، تتخلى بموجبه الدولة عن أشكال الدعم وتحمل النفقات الباهظة في كافة القطاعات، وذلك بتشجيع فرص استحداث مناصب الشغل وتكوين رأس المال الخاص والاستثمار واقتحام الخواص لميدان المقاولات والاستيراد والتصدير، كوجه جديد لسياسة التنمية يساعد على ترقية النشا ات المختلفة التي تعود على المجتمع بالفائدة، وترفع وتنوع من مصادر الدخل والاستثمار، وتساعد على استقرار الحياة الاجتماعية.

وموضوع الهجرة في الجزائر شكل ورا مهما في سياسات التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى ما نجم عنه من مشاكل متعددة يواجهها الفرد من بينها الصراع الثقافي22، وصعوبة

التكيف، فالوضعية الجديدة في المجتمع المستقبل تختلف تماما عن الوضعية السابقة المعتادة، وذلك بعا من حيث ربط العلاقات والدور والمكانة وقنوات الاتصال وحتى النشاط و بيعة السلوك، وذلك لأن الثقافة هي ا دد الرئيسي لنوع السلوك المقبول اجتماعيا والمرفوض، وتحدد معناه، فتغير البيئة الاجتماعية بفعل الهجرة سواء الطوعية أو الإجبارية ينجر عنه تغيرات ثقافية سريعة، فالفرد أو الجماعة التي تنتقل من بيئة إلى أخرى تكون مجبرة على التعا ي مع الواقع الجديد الذي يفرض عليها التوافق وتقبل الثقافة الجديدة، فيتعلموها ويتعاملون مع أهلها وفق النظم السائدة باعتبارهم نزلاء جدد على تلك الثقافة، وإسهامهم فيها يكون بقدر تقبلهم وتعلمهم وتعا يهم لتعاليمها، أما المشاكل المترتبة عن الهجرة فهي متعددة تنطلق أساسا من سوء التوافق وعدم تقبل الآخر بمظاهره الثقافية أو التصلب في فرض النماذج الثقافية الدخيلة، والتغيرات الثقافية في الحياة المدنية سريعة بفعل التصنيع والتعليم والإعلام[23].

ومن النتائج المباشرة لفترة الاضطرابات الأمنية وجود فئة جديدة من الأرامل واليتامى الذين أصبحوا يعيشون وضعا جديدا، تحول من رعاية الأب الاجتماعية والاقتصادية ورقابته وتكفله بالعائلة من حيث توفير الحاجات الضرورية والضبط والرقابة في عمليات التنشئة، إلى وضع جديد يصعب فيه ضبط ومراقبة سلوك أفراد العائلة الذي يكون صلة لتأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بفعل فقدان الأب، والذي عملت الدولة على استدراكه من خلال مؤسسات اجتماعية توفر العناية اللازمة لضحايا الأزمة كبديل استدراكي لوظيفة الأب.

كما عرف الزواج تحولا بناءا على متطلبات الحياة العصرية التي يكون فيها مطلب اختيار الشريك المناسب، ورفض تقييد الأولياء في اختياره، ويفضل فيه الفرد التعرف على الفتاة خارج يط العائلة، مما قد يزعج الأم التي ترى في الفتاة المختارة أنها ستأخذ منها ابنها وغير مطيعة لها[24].

كما قد تشترط الطبقات المتوسطة بعض المقاييس لدراسة عروض الزواج، مثل عمل الب الزواج، السكن، وفي حالة عدم توفر الشر ين فإن الرد يكون بأن الفتاة قد لب يدها ابن عمها وهو أولى بها، وذلك كرد على عدم التساوي في المستوى الاجتماعي، ولأن عدم وجود السكن قد يعرض ابنتهم إلى مشاكل مع إخوة الزوج، كما يقلل من احتمالات زواجها

في حالة وفاة الزوج أو الطلاق، وقد تغير المجتمع الجزائري عموما في هذا المجال كثيرا منذ الاستقلال بفعل التحضر وانتقال أغلب السكان إلى العيش في المدن[25].

كما يمكن تمييز أنماط أخرى من التغيرات والتحولات في جزائر ما بعد التعددية، منها:

– التحول على مستوى الدخل حيث اضطربت معدلاته ومصادره، والقدرة الشرائية للموا ن لم تستقر وتدنت بفعل العوامل الاقتصادية والتجارية والأمنية للبلاد.

– المهن والوظائف: فقدان مناصب العمل والوظائف، وظهور تصنيف واختصاصات تلبي متطلبات اجتياز المرحلة.

– المشاركة الاجتماعية في العشرية تراجعت بفعل اهتمام الدولة بمحاربة العنف.

– حركة التعليم والتكوين اضطربت بفعل حرق المؤسسات التعليمية.

– تنامي الوعي الاجتماعي السياسي الديني من خلال عمل الجماهير على فهم الأوضاع وتحليلها.

– تنظيم وتأ ير الخدمات الاجتماعية والثقافية والدينية والصحية كان من أولويات الدولة لسد منافذ الدعم للعنف المسلح.

– زيادة الطلب على السكن بفعل الهجرة الداخلية.

– الاهتمام بالتنمية الريفية للقضاء على الفقر والتهميش وأسباب العنف.

– زيادة الاستهلاك العام والنفقات العمومية جراء الأزمة.

– ارتفاع الأسعار جراء تدني قيمة الدينار.

كما انتقلت بعض الأسرة من أسر أبوية تتميز بتحكم الأب في التسيير وهيمنته على كل الصلاحيات، وتوفير الدخل والحاجات إلى بناء تشارك فيه الأم بدخلها وتسييرها، أو انتقال تلك الصلاحيات إلى أحد أفرادها النشطين، الذي يحل ل الأب في اتخاذ القرارات وتنظيم شؤون الأسرة، ويحضى باهتمام أعضائها واحترامهم وخضوعهم لسلطته أو توجيهاته، وذلك إما بفعل فقدان الأب، أو بفعل فقدان هذا الأخير لوظيفته، وغالبا ما تقع مسؤولية الأسرة على عاتق أكبرهم سنا[26].

كما يمكن اعتبار التحول من الأحادية الحزبية إلى التعددية حدثا بارزا انعكس على النشاط الاجتماعي، فظهرت المشاريع الاجتماعية في الخطابات السياسية كدليل على تعدد الاختيارات السياسية، وتباينت اللغة السياسية في مخا بة المجتمع لأجل تعبئته في

الاستحقاقات، وبالفعل كان لإقرار التعددية السياسية أثر واضح في تحول وتغير الواقع الاجتماعي، ونضج التفكير الاجتماعي، وتنوع المشاريع الاجتماعية، كما ساهمت في تعدد الرؤى والحلول للمشاكل الاجتماعية وتغيرها على الوجه الذي يخدم المجتمع.

خاتمة:

لقد تمخض عن التحول الاجتماعي الذي شهدته الجزائر بعد 1990 تنامي ثقافة العنف والانتقام والقتل والتدمير والاستبداد بالرأي وإنكار الآخر، كما ظهرت ثقافة الانعزال والتمييز والتطرف كنتائج لانسداد الأوضاع، وحمل كل رف في الأزمة كل نتائجها السلبية إلى الطرف الآخر، والحلول والانفراج لا يتم إلا بالتخلص من وجود الخصم، ومثلت تلك الثقافة بدورها أرضية لظهور ثقافة التسامح والحوار والعفو في ما بعد، حيث لم تجدي سياسة المواجهة والاستئصال نفعا، بل زادت من تكاليف الخروج من الأزمة بشريا وماديا، وكان الحل الوحيد والناجح في حل عقدها هو التحول نحو منطق الحوار وتغليب الحكمة و ي صفحات الحقد والعنف والمواجهة، ثم العمل على ترميم وإصلاح مخلفات الصراع، ثم إشراك المجتمع في عمليات البناء والتنمية بعيدا عن أي وجه من أوجه الصراع والمواجهة.

غير أن مخلفات الأزمة من الناحية الاجتماعية كانت أعمق، وليس من السهل تجاوزها أو تناسيها، فالتكلفة البشرية كانت باهظة، واليتامى والأرامل والمشردين والنازحين والمعطوبين كانوا تحديا حقيقيا لأي حكومة تحاول ي صفحة الماضي لبناء قواعد المستقبل والتحول إلى سياسات الإصلاح باستخلاص الدروس من حقب الأزمة، وكانت التعويضات المادية تمثل المخرج المهم في التخفيف من معانات وآلام المتضررين والضحايا، كما أن الحكومة تحولت في سياستها الاجتماعية إلى الاعتناء بالضحايا بإنشاء مراكز اجتماعية تعتني بهم على غرار مراكز رعاية الأيتام وضحايا العنف والإرهاب، كما قدمت للمنظمات والجمعيات التي تدافع عن حقوق الضحايا الدعم والتسهيلات الضرورية، وكانت لها امتيازات في الجانب الاجتماعي في الحصول على التعويض المالي والسكن.

كما أن التكلفة الثقافية للأزمة لم تكن أقل أهمية من غيرها، حيث أن عادات وتقاليد المجتمع وممارساته الثقافية اضطربت بفعل ما رأ على الحياة الاجتماعية من تحول لمسايرة الأوضاع الاقتصادية، وكانت التضحية بالممارسات والمناسبات الثقافية للحفاظ على المستوى المعيشي، كما لم يترك المجال أمام الإنتاج الثقافي للمساهمة في وضع لمسات الحلول،

ولم تصبح الممارسات الثقافية من الأولويات في حسابات المجتمع لتطلعه إلى الأمن والاستقرار أولا، ثم إلى وضع معيشي مقبول ثانيا، ثم إلى انطلاقة ثقافية تكمل الانفراج والاستقرار وتكون ثمرة من ثمار تجاوزه للأزمة.

الهوامش

1- ـمود أبو زيد، المشكلة الاجتماعية في فكر "هنري برغسون" مكتبة غريب القاهرة 1989، ص68.

2- سليمان الرياشي صالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية – الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية –، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، يناير 1996، 381.

3- دلال ملحس استيتية، التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2004، ص 19.

4- سورة الأنفال الآية 53.

5- الدسوقي عبده إبراهيم، التغير الاجتماعي والوعي الطبقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية مصر 2004، ص 46، و سعاد جبر سعيد، سيكولوجيا التغير في حياة الأفراد والمجتمعات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008، ص 14.

6- سناء الخولي، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003، ص174-176.

7- مُحَّد بن احمودة، الأنثروبولوجيا البنيوية من خلال أبحاث لفي ستروس، دار مُحَّد علي الحامي للنشر، صفاقس تونس، الطبعة الأولى ماي 1987، ص 92.

8- أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري– دراسة في الأنثروبولوجيا النفسية، شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع 1994، ص 49.

9- عدلي علي أبو ـاحون، في التغير الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الأزار ـة الإسكندرية 1997، ص80.

10- J.Baechler et autre, sous la direction de Raymond Boudon, Traité de sociologie, 1ère édition, P.U.F 1992. P 316.

11- Ibid, P 325.

12- كنزة العلوي المراني، الثابت والمتغير في بنية الأسرة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، العدد الثاني 1987، ص 356 إلى 367.

13- Mohamed boukhobza, Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume 02, O.P.U, Alger 1989, p 552 et 603.

14- صالح مُحَّد علي أبو ـاحون، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الطبعة الأولى 1998، ص 25.

15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شعبة التنمية الاجتماعية والسكان، أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية– دراسة استطلاعية – الأمم المتحدة، عمان سبتمبر ص 9.

16- المرجع السابق، ص 57.

17- المرجع السابق، ص 13.

18- المرجع السابق، ص 1.

19- Franz fanon, Les dames de la terre, édition Maspero, Paris 1968, P 66.

20- مُحَّد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات والتغير، المؤسسة الو ـنية للكتاب، الجزائر 1986، ص 31.

21- Guy Rocher, Le changement social, édition H.M.H, Paris 1970, P 20.

22– علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996، ص35.

23– المرجع نفسه، ص36.

24- Lahouari Addi, Les mutations de la société Algérienne, édition la découverte Paris XIII 1999, P84 et 85.

25- Ibid, P147.

26- Ibid, p 58.